مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية. | المجلد 6 / العـــدد: 3 (2022)، ص 191 ـ 216

الإدارة الاستعمارية العامة بالجزائر(1830-1860)

General Colonial Administration in Algeria(1830-1860).

هاشي آمال*
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1
البريد الالكتروني

تاريخ الاستلام: 16./..02./...2022 تاريخ القبول: 23./09./..2022

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول الصعوبات التي واجهت المستعمر في إدارة المصالح الإدارية بالجزائر، فقد اصطدم الجيش الفرنسي بمقاومات كثيرة عملت على صده وإيقاف زحفه ، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع وعدم استقرارها ، فقامت فرنسا بمحاولات إصلاحية في المجال الإداري لتسيير شؤون المستعمرين والجزائريين، عن طريق تغيير الحكام العاملين والمحافظين، وتعديل مهامهم باستمرار، وقد تماشى ذلك مع إصدار قرارات ومراسيم يومية ، ولهذا ارتأينا أن نتناول في موضوعنا فترة تطبيق الإدارة الاستعمارية العسكرية في الجزائر من 1830 إلى 1860 .

كلمات مفتاحية:

الإدارة، الاستعمار، القرار، الجزائر.

Abstract:

This study is concerning the difficulties of the Algerian administration that faced by the colonial administration in Algeria's departement . The French army clashed many apponemt fight opposition that worked to stop crawling that lead to the distubance conditions and to its intability . France try to do a reform in the administrative domain area . The conduct of the affaire of colonisors and the Algerians by changing the provisors rulers workers and conservatives . Modifing this duties constantly , it has faded with the issue decission and decrees daily . That is why we decided to addrers our topic in the application of military colonial administration in Algeria from 1830 to 1860 .

Keywords: Administration, Colonization, The decision, Algeria.

* هاشي آمال أستاذة محاضرة قسم أ

المقدمة

بمجرد سقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي، دخل الجيش المدينة وخرّب كل المنشآت واستولى على مخازن الحبوب وعلى الثروة الحيوانية، ولكن واجهته مقاومات صدت في وجهه الأبواب ومنعته من التوسع لعدم قبول الجزائريين هؤلاء الغرباء الكفار؛ ولذلك انضم الجزائريين إلى شيوخ القبائل وأصحاب الزعامات ومنهم الأمير عبد القادر الذي حاول الدفاع عن الوطن بأساليب مختلفة لمدة 15 سنة، ولكن ضعف مقاومته ومحاصرته من طرف الجيش، جعلته ينسحب ويقرر التوقف عن القتال سنة 1847.في حين راح المحتل الغاصب يصر على تنفيذ فكرة الاستعمار التام للوطن الجزائري وعدم الاكتفاء باحتلال مدن معينة فقط، ولكي تتجسد فكرة الهيمنة في الواقع ، كان لابد لها أن تمر بثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى (1830-1833): مرحلة التردد، وتتمثل في الغزو والاستيلاء.
- المرحلة الثانية (1833-1840) (Claude Bontems :1973, p173):انحصرت عملية الاحتلال على مدن معينة.
- المرحلة الثالثة: اتخاذ قرار الاحتلال التام والكامل للتراب
- الوطني (Claude Bontems, p111. -« les institutions Algériennes, 1830-1870 » , p09-57)، وقد أكدت هذه المرحلة بعد زيارة اللجنة الإفريقية لترقب أوضاع الجزائر، والتعرف على تقاليدها ولغتها وسكانها، وعلى جغرافية وطبوغرافية البلاد ومناخها.

وأمام هذا الوضع الذي آلت إليه مدينة الجزائر وضواحيها، حيث عمها الخراب والدمار، كان لابد من التحكم في الجزائري وإخضاعه لجيش دخيل غريب . – ففرنسا تجهل كيفية التعامل مع هذا المواطن الجزائري –.

وقد استغل الجنود أفخر البيوت واختلسوا مؤن المستودعات، وحولت الفنادق إلى ثكنات ، والمساجد إلى كنائس . وأمام هذه الأوضاع المضطربة سارع الضباط إلى إيجاد وسائل للتعامل مع الجزائريين وتسيير مهامهم الداخلية والخارجية في جو يسوده القهر والخيانة، والبحث عن أسهل الطرق لإدارة الأهالي سواء من الناحية العسكرية أو المدنية، وخاصة لما أبعد القواد الأتراك، فكان من الأولى الاستعانة بخبراتهم بدل اللجوء إلى سياسة إصدار القرارات والمراسيم والنصوص التشريعية التعسفية.

إذن لابد البحث عن هيكل إداري، ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل أهم المراحل التي مرت بها الإدارة الفرنسية في الجزائر، والتي قسمت إلى مرحلتين هامتين هما:

المرحلة الأولى: تنفيذ النظام العسكري، الذي امتدت مدته من 1830 إلى غاية 1870.

والمرحلة الثانية: تنفيذ النظام المدني من سنة 1870 إلى غاية 1900.

أما في هذا الفصل، فسوف نركز على المرحلة العسكرية التي شهدت أطوارا وأشكالا من التسيير يجب الحديث عنها.

المؤلف (ين) :هاشمي أمال	العنوان: الإدارة الاستعمارية العامة بالجزائر(1830-1860)

أولا– الإدارة المركزية خلال فترة المقاومات (1830–1845)

كما ذكرنا سابقا، فإن الفترة الأولى من الاحتلال كانت فيها الأحوال مضطربة، إذ كان الغرض من الاستعمار هو الغزو دون التفكير في إدارة الدولة، "نظرا للاضطراب والغموض الواقع بين الوظائف الإدارية والعسكرية" (Claude Botems, p174).

وخلال هذه الفترة لم تحتل الجزائر بشكل كامل، ولذلك كان لابد من تنظيم هيكل تسير عليه الدولة داخليا، فالقرار الصادر بتاريخ 1831/12/06 ينص على تعيين اللواء القائد الأعلى للجيش المحتل لإفريقيا (général commandant en chef du corps d'occupation d'Afrique) حيث لقب بالحاكم العام. وبصدور أمر ملكي بتاريخ 1834/7/22 أصبح خاضعا للوزارة الحربية ، كما نصب للحاكم العام متصرف مالي يساعده (Claude Collot, p174. –Claude Botems, p174. –M.P.Dimier : 1881, p259. –R.Boyer, p14. –Congrès d'Oran 1888, p21)، وكان– تحت سلطته – عسكريون يديرون مدينة وهران وبجاية، أما الضباط الذين عينوا لإدارة وهران وتسيير شؤونها ، فكانوا مستقلين عن الجزائر وهم بوجو (R.Peyronnet : 1930, p29-112-113) وديميشال (Paul Azan : 1922, p219) (Desmishel- Bugeaud) اللذان كانا يستلمان الأوامر مباشرة من وزارة الحرب، ثم يحرران –بدورهما– تقارير تبعث إلى الجزائر(Claude Collot, p35. - Claude Bontems, p174).

1–المحاولات الأولى للضباط الفرنسيين عند سقوط الجزائر:

بمجرد دخول دوبورمون (De Bourmont) (Paul Rimbault. 1929 : p p9-13) إلى الجزائر ، وجد صعوبة كبيرة في إدارة البلاد وأول خطوة اتخذها ، – بعد صدور قرار 1830/07/06– هي إنشاء لجنة حكومية اتفقت على: الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر مع تنفيذ الإدارة المدنية المباشرة (مديرية مدنية) تحت إمرة السلطة الفرنسية (E.Pellissier De Renauld.1854. p73. - Jean Claude Vatin. Paris, p115.- Claude Bontems.p176).

–مهام اللجنة الحكومية: تنحصر مهامها في :

أ– تسيير شؤون البلاد.

ب– دراسة متطلبات وثروات البلاد.

ج– إنشاء مؤسسات مستوردة إما للتعديل أو التعويض (P.Boyer.p94. - Victor Piquet. 1912, p73.).

د– ضرورة المزج بين أجناس من السكان : بين الجزائريين والفرنسيين، مع اختيار أنبلهم من الأشراف وتعيينهم في مناصب إدارية معينة(P.Boyer. p94.).

– أعضاء لجنة الحكومة (R.Peyronnet . p 23, p92, p23 - Narcisse Faucon. 1889, p22- Paul Rimbault. -1929, p p9-13**)** هي:

المتصرف أو المقتصد: دونيي (Denniée).

ماريشال معسكر الجيش تولوزي (Maréchal de Camp Tholozé)

اللواء فرينو (Le payeur general M.Firino)

الملازم الفريق الأول للشرطة (Le lieutenant general de police)

قنصل ألكسندر دوفال (Le consul Alexandre Duval)

بالإضافة إلى أمين عام ومترجمين اثنين (Claude Bontems. p176. - Jean Claude Vatin. p115. - E.Pelissier De Renauld . p73).

-هدف لجنة الحكومة:

كان دوبورمون (De Bourmont) يهدف إلى جمع هؤلاء الموظفين لدراسة مختلف مشاكل النشاطات كالمالية والشرطة والاقتصاد لكن –وللأسف– لم تتحقق رغبته لأن اللجنة كانت متهاونة وتعيش اضطرابا، فلم تر به النور، لأنها ارتكبت أخطاء فادحة، كالاختلاسات وسرقات الأموال أثناء تمويل الجيش بالمواد الغذائية وخاصة عند اقتناء اللحوم غير الطازجة للجيش(Claude Bontems. p176 -E.Pelissier De Renauld. p73)، وبالتالي عرفت هذه الإدارة فوضى عارمة، حتى في اختيار وتعيين بعض القادة المحليين الذين اغتيلوا لأنهم اعترفوا بالوجود الفرنسي وأذعنوا لسلطة الضباط الفرنسيين(P.Boyer. p96).

وأمام هذه الظروف التي عرفت بالهزائم، عمد كلوزال (Clauzel) – بتاريخ 1830/10/16 – إلى إنشاء لجنة الحكومة، كان أعضاؤها (Claude Bontems. p177) يتقاسمون المهام الأساسية للإدارة كالقضاء والمالية، حيث عينوا من طرف القائد الأعلى فولان(commandant chef Volland) الذي خلف دونيي (Denniée). وبذلك –ولأول مرة– تتوضح المصاريف بكل صرامة ونزاهة، حيث أنفقت في المجالين العسكري والمدني، وبالتالي استطاع إيقاف مهزلة السرقات نوعا ما ، فكانت أول تجربة ناجحة لتسيير شؤون الجزائر، وبعد 18 شهرا، بدأت تصدر أوامر ملكية خاصة بالشؤون الداخلية والجزائرية (Claude Bontems. p177.- M.P.Dimier. p259. -Victor Piquet. p74).

2– تدخلات الحكم الملكي:

لقد كان من الصعب الوصول إلى حلول وسبل مناسبة للفصل بين القرارات العسكرية والمدنية، وكان من الضروري المزج بين السلطتين العسكرية والمدنية ووضعها بين يدي الحاكم العام، وهذا بإصدار قرار بتاريخ 1831/12/01 ، ينص على أن تسلك الإدارة المدنية والمالية مسارا واضحا، وهذا تشجيعا من الحكومة والحاكم الذي كان يرغب في تحديد مهام ضباط الجيش (Victor Piquet. p76. - M.P.Dimier. p260).

أما مخالفات كلوزال (Clauzel)(Claude Bontems. p178) ودوبورمون (De Bourmont) ، فلم تلق استحسان الجميع، حيث كانا يرغبان في أن يهتم الضابط العام في الجزائر بنشاطه وتضاف إليه المسؤولية المالية (- Claude Bontems. p178-179. Victor Piquet. p76. -Georges Yver. p145. -Xavier Yacono. p82.).

كما قسمت الإدارة العامة للشؤون الخاصة بالجزائر إلى ثلاث هيئات وهي: المتصرف المدني والقائد الأعلى للجيش (commandant des troupes à Alger) والمجلس الإداري (Claude Bontems. p178-179. - Victor Piquet. p76).

المؤلف (ين) :هاشمي أمال	العنوان: الإدارة الاستعمارية العامة بالجزائر(1830-1860)

-المتصرف المدني:

يختار من طرف رئيس مجلس الوزارات(Victor Piquet. p76.- R.Boyer. p14 - George Yver, p145. - Xavier Yacono. p82) يدير ويسير كل المصالح المدنية وكل المهنيين الإداريين هم تحت سلطته وخاصة الذين أدمجوا في المصالح القضائية والمالية. فالمتصرف المدني خضع لوصاية العديد من الوزارات ، كالقضاء والأعمال الخارجية والحرب والديانات والبحرية، والتجارة والميزانية وبالتالي فإن المتصرف المالي – عند اتخاذه لأي قرار– عليه أن يتحصل على رخصة الوزارة المتخصصة، وبالتالي اعتبر همزة وصل بين المكاتب العربية والمصالح العمومية الموجودة بالجزائر(Claude Bontems. p179. - Georges Hardy. 1943, p185).

-الضابط العسكري المسؤول عن احتلال إفريقيا

يعمل على التأمين والدفاع عن ملكيات فرنسا بإفريقيا، كما أضيفت له مهام الشرطة، ولكن هذه المهمة جلبت له صعوبات ومشاكل مع المتصرف المدني(.Claude Bontems. p179).

-المجلس الإداري:

صدر أمر بتاريخ 1831/12/01، ينص على المصادقة على لجنة الحكومة لكلوزال، تضم ما يلي:

– القائد الأعلى ومتصرفا مدنيا يلعب دور نائب الرئيس (Commandant Chef Berthezene) (R .Peyronnet . p 86) أو القائد العسكري، مع وجود إداريين عسكريين وآخرين مدنيين.

العسكريان: هما مسئولان على الملاحة وعلى المتصرف العسكري (Claude Bontems. Pp 179-180. M.P.Dimier. p260. -Georges Hardy. p145).

المدنيان: يتمثلان في مفتش عام للجمارك ومدير الدومين (أملاك الدولة).

والهدف من هذا المجلس هو ربط النشاط الذي جلب من طرف المصالح العسكرية والمدنية، و لكن هذا المجلس لم يرق إلى المهام التي خصصت له ، حيث نشبت خلافات بين المتصرف المدني بيشون (Pichon) والدوق روفيقو (Duc Rovigo) (P.Boyer, p 98) القائد الأعلى Commandant chef حيث عارض الدوق مقترحات و أراء المقتصد أو المتصرف المدني وازدادت الأمور تعقيدا، فبعد 6 أشهر من صدور أمر 1832/05/12 ، استدعي البارون بيشون (Le Baron Pichon) إلى فرنسا وعوضه جانتي بسي (Anne-Genty de Bussy) (Marie Brait.1995, p 106) حيث عين تحت سلطة القائد الأعلى الدوق روفيقو (Commandant le Duc Rovigo) (Claude Bontems . p180. - M.P.Dimier. p260.) - Georges Hardy. p185. -Georges Yver. p145. R.Boyer. p14. -Victor Piquet. p75-76).

وبالتالي نلاحظ أن المبادرة التي كانت تهدف إلى الفصل بين الحكم العسكري والمدني ، لم تدم إلا 6 أشهر فقط، حيث فشلت هذه المحاولة، وهذا دليل على سيطرة النظام العسكري واستمراره إلى غاية سنة 1870.

وبعد الانتقال إلى مرحلة الاحتلال المحدود والمحصور، اتخذت الحكومة الملكية –لصالحها– أهم الاستنتاجات التي استنبطتها ولخصتها لجنة المراقبة خلال عام 1833.

حيث جسد النظام العسكري ونفذ بإنشاء حكومة (Léon Charpentier. 1899, p13) عامة كانت خاضعة لوزارة الحرب (Léon Charpentier, p13. - Victor Piquet, p77).

3- توحيد الإدارة المركزية:

إن لجنة المراقبة –خلال زيارتها للجزائر سنة 1833- أصدرت ودونت قرارا بتاريخ 1833/07/07 ينص على الهيمنة الفرنسية على الأراضي الجزائرية واختيار أرلون (Erlon) حاكما عاما، مع توحيد السلطة العسكرية والمدنية بقيادة الحاكم العام (Claude Georges) (Bontems, p181. M.P.Dimier, p260 بأمر صادر بتاريخ 1834/07/22 والذي بقي مرتبطا بالوزارة الحربية (Georges Hardy, p185. -Georges Yver, p145 -Victor Piquet, p77).

إن الإدارة العليا وملكيات فرنسا في شمال إفريقيا هي من مهام الحاكم العام الخاضع لوزارة الحرب، فالجزائر فقدت كل استقلاليتها، ولذلك لا تعتبر إقليما وطنيا، حيث أصبح الحاكم العام يمارس نشاطه بأوامر من مديرية وزارة الحرب، ويبقى هذا الوضع إلى غاية عام 1870 وهو تاريخ ترسيخ النظام العسكري (- E.Albertini, G.Marçais, G.Yver, p284. Claude Bontems, p182. "Les institutions Algériennes", p11. - Léon Charpentier, p14).

ولتشكيل عدة أجهزة إدارية، كان لا بدّ من تطبيق النظام التركي (R.Boyer, p14) السابق الذي كان يضم مايلي : الحاكم العام والموظفين السامين والمجلس الإداري (.Claude Bontems, p182-Victor Piquet, p78).

–فالحاكم العام: عين من طرف مجلس الوزراء باقتراح وزير الحرب يعمل تحت مراقبة الوزير الوصي أو الحاكم حسب مرسوم 1834/09/01، ومن مهامه :

- أنه مسؤول عن السياسة الداخلية للجزائر.
- يسير التقارير مع السلطات السياسية، مع مساعدي القوى الخارجية الذين عينوا ضمن حكومته العامة.
- يتولى كل المصالح الإدارية المدنية، و منها: أنه يهتم بتحضير المشاريع الخاصة بميزانية المدن الجزائرية التي هي تحت الهيمنة الفرنسية، وتلك المشاريع تأخذ مصاريفها من ميزانية وزارة الحرب والضرائب التي يدفعها العرب.
- حمايته وضمان الأمن واستقرار السكان في البلاد.
- يتولى كل المسائل العسكرية ولكنه لا يتدخل في الهجومات ، فهي من صلاحيات وزير الحرب (« Les institutions Algériennes ». p11. - Claude Bontems. p183-184).

ويساعده في ذلك المتصرف المدني ومدير المالية والنائب العام (« Les institutions Algériennes ». p11 - R.Boyer. p15.- Congrès d'Oran, 1888, p22).

–الموظفون السامون: عددهم 6 أعضاء وهم: 3 ضباط وهم :

- القائد الأعلى للجيش (Commandant en chef des troupes)
- الضابط اللواء القائد الأعلى للبحرية (l'officier general commandant de la Marine)
- المتصرف أو المقتصد عسكري (Intendant militaire)

بالإضافة إلى 3 موظفين إداريين هم : المتصرف المدني و مدير المالية (Procureur général) والنائب العام، وكما قال المحامي (Bontems) : إن عمال هذه المصلحة لهم صلاحيات كبرى وواسعة ذات نظام ملكي(Claude Bontems. p184).

–المتصرف المدني: كانت له مهام الوالي الفرنسي أو المحافظ(Léon - .Claude Bontems. p184 .R.Boyer. p15 Charpentier, p14)، عين من طرف الملك باقتراح من وزارة الحرب (Claude Bontems, p185) ، وخلال سنة 1838 سوف تتغير مرتبته إلى مدير للداخلية (.Documents Algériennes Victor Piquet, p77, p82.- Georges Hardy, p185 -Georges Yver, p146 année 1948, p11. - Congrès d'Oran, année 1888, p23.).

–النائب العام (le procureur général): هو مسؤول عن التنظيم القضائي وهو رئيس كل قضاة الجزائر، كما أنه يقترح على الحاكم العام التعيينات في مناصب العمل والتحويلات التي لها علاقة بإدارته (.R.Boyer, – Léon Charpentier, p14 (Claude Bontems, p185. - Victor Piquet, p72 –p15.).

–مدير المالية (le directeur des finances): يهتم بتحضير الميزانية وتحصيل الضرائب، وفي بعض المرات يفقد بعض المهام لأنها تخص المقتصد أو المتصرف المدني (Léon Charpentier, p14).

–أمين الحكومة (le secrétaire du gouvernement)

يهتم بمركزية المراسلات، وسوف يصبح أحد النشطاء والمحركين الأساسيين للإدارة المركزية (Claude Bontems, p185) وله دراية بكل الشؤون الإدارية نظرا لاستقرار وظائفه (Claude Bontems, p186).

–المجلس الإداري:

وفيه يجتمع الموظفون السامون، وكل موظف أختير من طرف الحاكم، يصبح خاضعا لسلطة المجلس (Léon Charpentier, p14)، ويجمع كل موظفيه الذين يمارسون مهامهم بطريقة جماعية، كما يراقب كل المجالات التي تهتم بالتشريع والديانات وتصرفات الأهالي (بقرار صادر بتاريخ 1836/08/08)، اذ يعتبر المجلس معدلا للإدراة المدنية، ما عدا الأمور العسكرية التي ليست من اختصاصاته (Victor Piquet, p77-78. -Claude Bontems, p186).

تقييم المجلس: لا ترتبط مهام هذا المجلس بالحاكم العام (Claude Bontems, p187)، أما الحكومة العامة فتظهر كنظام مجهز بالسلطات المرموقة، كما منحت الحكومة الفرنسية – للضباط العسكريين – بوهران وبجاية (.Victor Piquet, p78 -Georges Yver, p145) استقلاليتهم في الحكم، خاصة وأنه – خلال العشر سنوات الأولى من الاحتلال (1834–1845) – توالى على الجزائر 5 حكام عامون بدون احتساب النواب الذين كان عددهم 9، وبالتالي عرف هذا النظام فشلا كبيرا حال دون تجديد أو بناء هيكل بالجزائر رغم المحاولات الكثيرة، فتنفيذ حكم مدني بالجزائر لم يوفر له المناخ الملائم (Claude Bontemps, p187)، حيث كانت مهام المتصرف المالي محدودة، خاصة وأن موظفيه ومعاونيه عرفوا بالاستهتار، ولم تكن لهم المهارة لتسيير الأمور (Claude Bontems, p187).

ولذلك كان جانتي دوبوسي (Genty de Bussy) واعيا وعالما بهذه الصعوبات، فعليه إذا أن يربط العسكريين بالسلطة المدنية ، أو ينشئ إدارة عسكرية تعين موظفين في إطار الجيش (Claude Bontems, p18-1887).

وهذا ما أدى إلى فشل الأمير عبد القادر وتوسع الهيمنة الاستعمارية وتوافد الكلون بنسبة كبيرة نحو الجزائر، مما سمح بتنفيذ فكرة إدارة استيطانية بإفريقيا الشمالية و خاصة بالجزائر التي تعتبرامتدادا لفرنسا ومجهزة بنظام خاص.

ومن خلال هذه الدراسة ، ندرك أن الضباط حاولوا المحافظة على سلطتهم العسكرية وخاصة في المقاومات، وكان عليهم فرض هيمنتهم لحماية أوضاعهم ومصالحهم، متناسين حقوق الجزائريين.

ثانيا–الإدارة المركزية بعد الاستلاء على الجزائر (1845–1860).

1–مرحلة الإدماج :

خلال الجمهورية الثانية أصبحت الجزائر أرضا تابعة لفرنسا تختار نوابها، حيث شهدت الإدارة المدنية تطورا ملحوظا، وبالتالي اعتبرت هذه الفترة من الفترات الليبرالية (Victor Piquet, 1930, p241) ، لكن عمل نابليون الثالث على تحطيم هذا النظام، فاسحا المجال لعودة الاستبداد الذي أخذ عدة أشكال، فكانت المركزية مع الوزارة بالجزائر (1858–1860) ولا مركزية مع تجديد الحاكم العام معززا بسلطة مفرطة، وخلال ربع قرن من الاستيطان شهد النظام الاقتصادي تطورا فائقا.

وفي سنة 1845 عرفت الجزائر هجرات أوربية عديدة (Claude Bontems, p189) استمرت إلى غاية سنة 1872، حوالي 15.000 شخص دخل إلى الجزائر، حيث راسل وزير الداخلية المحافظ يطالبه بتوقيف هذه الهجرات (Raousset Boulbon, 1847, pp 26-27.- Pastemaldjoglan, p205).

وخلال هذه الفترة ، ظهرت فئة المعمرين الذين عملوا على إثارة وزعزعة سياسة نابليون3 (Anne Mari Briat, p 172)، فالوضع صعب من أجل دمج المعمرين المقيمين بالجزائر، فهم يطالبون بمناصب العمل وإنشاء مؤسسات عبور بإمكانها –باستمرار– دمج سكان الجزائر في الإدارة الفرنسية، نظرا لرغبتهم الملحة في تعديل وتجديد الإدارات الفرنسية لصالحهم ولهم –بدورهم– الحق في مراقبتها (-les institutions Algériennes, documents Algériennes, 1948, p12 Georges Yver, p146.)، أما المسلمون فاعتبروا كوسطاء مأمورين يعملون لصالح السلطة الفرنسية (R.Boyer, p17. - Claude Bontems, p190).

1.1–محاولات الإدماج المدني: لتنفيذ هذا الإدماج يجب:

- إدماج الجزائر مع فرنسا.
- تحقيق الأمر الصادر بتاريخ 1845 الذي نص على التمثيل الجزائري بفرنسا (Léon Charpentier, p16. - Victor Piquet, L'Algérie, p241)، بمعنى ربط الجزائر بفرنسا.

ثم صدر أمر سنة 1845 ينص على دمج القطر الجزائري في القطر الفرنسي، لكن قضية الإدماج طرحت مشكلا، لأن الجزائر بكل مقاطعاتها تتميز بعادات وتقاليد مختلفة تفرض تطبيق نظام إداري مغاير لنظيره في فرنسا، لذلك قام المشرع بتطبيق النظام القديم (L'Algérie, p242 Claude Bontemps, pp190-191. -Victor Piquet,- Claude Color, p8.)، بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هي : وهران، قسنطينة والجزائر و قسمت كل مقاطعة إلى 3 أقاليم: إقليم مدني وآخر عسكري وثالث مختلط (Le département d'Oran et son conseil général (1830-1930), 1930, p26. - Les institutions Algériennes, domcuments Algériennes, 1948 , p13). وبتاريخ 1845/4/18 و إلى غاية 1845/08/31 ، صدر أمر يقضي بإنشاء

مديرية الشؤون المدنية (Georges Yver, p146. - Léon Charpentier, p16. - Congrés d'Oran, p22. - Achilles Fillias, p335. - E.Albertin G.Marçais, p284).

وبالتالي نجد أن الأقاليم التي يقطن بها المعمرون يطبق عليهم النظام المدني، في حين أنه إذا قل العنصر الأوروبي – أي بمناطق التل– يطبق عليهم النظام العسكري، ثم نجد المناطق المختلطة والتي سوف يطبق عليها في المستقبل النظام المدني كلما سمحت الظروف (Achille Fillias, Histoire de la colonisation, p335. - E.Albertin et les autres p284).

نص الأمر الصادر بتاريخ 04/15 إلى 1845/08/31 على تحديد مهام الحاكم العام، بإعطاء أهمية للمتصرف المدني القديم الذي استلم منصب مدير عام خاص بالشؤون المدينة والذي يوضع –بدوره– تحت أوامر الحاكم العام، حتى لا يستغل منصبه في تحقيق مبتغاه بالقطاع المدني (Claude Bontems, p192.. Documents Algériennes, 1948, p13 -)، ولكن لم يكن باستطاعته تحقيق ذلك مادام بوجو (Bugeaud) يجيد التصرف والتمسك بمنصبه وامتيازاته وبمرؤوسيه، و كان من وراء ذلك المعمرون الذين تمردوا ضد حكم بوجو (1845) راغبين في إبعاد الجيش وتطبيق ما يسمى القانون المشترك (le droit commun) ومحاربة النظام العسكري الذي يهيمن على كل الأقاليم الإدارية (Claude Bontems, p192-193- Achille Fillias, p335.).

وبعد مرور عامين ، جاء طوكفيل (Tocqueville) عام 1847 وجلب معه تقريرا يصرح فيه فشل هذا الإصلاح، إذ أن المدير العام للشؤون المدنية أصبح يدير مهام 3 مدراء مما جعله عاجزا عن الوصول والتحصيل والتوفيق بين مهام المصالح المختلفة (Claude Bontems, p193. - Charles André Julien, 1964, p124).

وكل الموظفين الإداريين من مدير الداخلية والأشغال العمومية، ومدير المالية والتجارة والنائب العام ومدير الشؤون العربية، أصبحوا تحت سلطة مدير الشؤون المدنية (Claude Bontems, p193. -Documents –Congrès d'Oran, 1888, p25. - Algériennes, Année 1948, p13).

إذا فقد بقيت الجزائر تحت النظام الملكي، ووزير الحربية هو الذي يراقب تسيير المالية أو الميزانية، ويعتبر الحاكم العام نائب الملك بالجزائر الذي يصدر أوامره لمدير الشؤون المدنية، وهما يديران عدة مصالح كالقضاء والمالية والداخلية (M.P.M.Dimier, p266. - Claude Bontems, p194. - Congrès d'Oran, p25).

2–التمثيل السياسي الجزائري بفرنسا خلال سنة 1848:

تعتبر سنة 1848 مرحلة مهمة في تاريخ المعمرين بالجزائر، حيث سيخوض الكلون غمار السياسة، وخاصة الفئة التي تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة(Georges Yver, p146)، والتي ذهبت إلى القيام باحتجاجات، فبعدما قدم بوجو استقالته (1847/09/11)، طالبت الفئة البرجوازية بالمماثلة والإدماج السياسي، والتخلي عن النظام العسكري، فقامت الحكومة المؤقتة ببعث لجنة إلى فرنسا، لتقديم السياسة المطبقة بالجزائر والتعريف بها ، مطالبة بتمثيل سياسي جزائري، بإنشاء جمعية يتم انتخاب أعضائها واختيارهم (Georges Yver, p146. - Documents Algériennes, 1948, p13. - Kharchi Djamel, p115. – Claude Collot, p8) لتمثيل المعمرين في الأمور السياسية ، ولذلك منحت السلطات الفرنسية 4 أعضاء أو مقاعد يتوزعون على الشكل التالي: 3 معارضين

للنظام العسكري ، والعنصر الرابع هو لودرو رولان (Ledru Rollin) الذي لم يزر الجزائر قط، ثم عوض بـ فردينو باروت (Ferdinaud Barrot) (Claude Bontems, p195).

– **صدور قرار 1848/11/04**: تحققت رغبة الكلون خاصة في اختيار ممثليهم بالجمعية الوطنية بالإضافة إلى صدور قرار 109 ، الذي ينص على أن الجزائر أرض فرنسية تطبق عليها قوانين استثنائية وبقي هذا الوضع إلى أن صدر قرار منشأة 1848 والذي ينادي بالإدماج، ولكنه ليس إدماجا كليا ، بل السير نحو تنفيذ النظام المدني (Léon Charpentier, p17. - Claude Bontems, p195. -Claude Collot, p8. -Georges Yver, p146. -Congrès d'Oran, 1888, p25. - Documents Algérien…1948, p13. -Achilles Fillias, Histoire, p 370). وقبل الإعلان عن منشأة 1848/11 ، صدرت 3 قرارات من 16 إلى 1848/08/20 حيث نصت على ربط القضاء والتعليم العمومي والمالية والمذاهب الدينية بالوزارات الفرنسية ذات الكفاءة (E.Pelissier De Renauld, T3, p335. - R.Boyer, p17. Claude Bontems, p195-196. – Claude Collot, p8. -Léon Charpentier, p17. - Documents Algériennes, 1948, p13).

–**صدور قرار 09 و1848/03/16** يترجم فكرة تقسيم الجزائر إلى مقاطعات ثلاث: كما نجد أن الحاكم العام قد حافظ على المؤسسات التقليدية القديمة، فالإصلاح الإداري– إذا– لم ينفذ أيضا، لأن الإدماج الكلي لم يتم بصفة عامة لأن الهيمنة على كل الأراضي الجزائرية لم تنته بعد، وبذلك يبقى الخضوع إلى السيطرة العسكرية وهيمنة القطاع العسكري على المدني في بعض المناطق، وتبقى الجزائر تابعة وخاضعة لوزارة الحرب(Georges Yver, p146)، وبالتالي عدم وجود قوة عليا سياسية تربط بين مختلف المصالح والنشاطات الإدارية، مما أدى إلى فوضى إدارية، تمثلت في تغيير الحكام العامين وتصاعد الخلافات والصراعات بين ضباط الجيش والمحافظين، و لذلك طالب رؤساء الجيش بالعودة إلى الأنظمة السياسية القديمة (Georges Yver, p147. - Documents Algériennes, 1948, p13).

وخلال هذه المرحلة – وبالضبط بتاريخ 1848 /05/30– أنشئ مجلس جزائري ليمثل المصالح الأوربية بالجزائر، وكان أعضاء هذا المجلس مختارين حيث تم معالجة الوضع السياسي والمالي بالجزائر (R.Boyer, p17.- Claude Bontems, p196. -Léon Charpentier, p17).

3–العودة إلى تطبيق الإدارة المستبدة الحاكمة

بمجيء نابليون الثالث إلى الجزائر، شرع نظاما مزدوجا، كان الأول كولونياليا، والثاني مقاطعاتيا متكاملا (Claude Bontems, p197) ، كما ألغى نابليون كل الإشعارات والحريات السياسية التي نص عليها قانون 1848، وذلك بصدور قرار بتاريخ 1852/01/14، حيث فقد المعمرون حق اختيار أعضاء لهم في البرلمان، إذ لم يمثلهم أي عضو في المجالس التشريعية، كما أن المجالس العامة لم تجتمع قط ، لذلك تظاهر المعمرون وازداد غضبهم (Georges Yver, p147. -Claude Bontems, p197. -Claude Collot, p8. -E . Albertin, p284. -Jean Claude Vatin, p117) ، وهذا يفسر– إلى حد كبير– ، تنفيذ محاولات الإصلاح التي كانت في غالبية الأحيان متناقضة (E. Pellissier De Renauld, p379. -Claude Bontems, p197). وجل هذه العوامل كانت تحت ضغط ودفع السلطة العسكرية بعودتها إلى نشاطها السابق (R.Boyer, p17).

1.3-إعادة تطبيق النظام العسكري:

كان ذلك بضغط من نواب المجلس الذين طالبوا بإعادة تنفيذ النظام العسكري ، رافضين تطبيق النظام المدني، لأن الجزائر في هذه الفترة شهدت عدة أحداث منها: احتلال واحات الصحراء : الأغواط 1852 وورقلة وتوقرت (1854) والقضاء على مقاومة القبائل شمالا سنة 1857 (Documents Algériennes, 1948…, p14).

2.3-وزارة الجزائر 1858/06/24

فكر نابليون في إنشاء هذا الجهاز لكنه فشل نظرا لـ:

1- التناقض الذي ظهر بين مختلف رغبات وأراء الأحزاب.

2- نظرة المعمرين إلى الوزارة على أنها تنادي بتطبيق سياسة الإدماج بالجزائر، على أنها نظام منفرد (Documents Algériennes,1948…, p14. Claude Collot, p8- Claude Bontems, p198.).

ومن خلال رد فعل المعمرين، يلاحظ أن نابليون الثالث، كان ضعيفا أمام هذه المواقف الصعبة، كما يلاحظ أنه تم فتح نظامين أو اتجاهين في عهده وهما:

الباب الأول: إدماج المعمرين

الباب الثاني: تنفيذ نظام خاص على المسلمين (Claude Bontems, p198-199. - Documents Algériennes ….1948, p14).

وسياسة نابليون الثالث ، كان الهدف منها تطبيق الإدماج الكلي على جميع السكان، بوضع المسلمين على القمة بدون أن ينسى المعمرين (Jean Claude Vatin, p117.-Claude Bontems, p199.)، كما كان يطمح في اختيار رئيس الإدارة العليا، بحيث يقيم فيها أربعة أشهر في السنة على الأقل. لكن تجربة نابليون في تأسيسه وزارة الجزائر والمستوطنات 1858/06/24 لم تدم سوى عامين فقط ، فقد ألغيت هذه الوزارة بتاريخ 1860/11/24 (Victor Piquet, p242. - Claude Bontems, p200. -Georges Documents Algériennes, p14 -Yver, p147.)، سبب انحرافها و عدم مكوثها، وباقتراح قانون صدر عن اللجنة البرلمانية الجزائرية، تقرر تكوين لجنة ثانية يترأسها الأمير جيروم نابليون (Jérome Napoleon) (Anne-Marie, p 41) حيث صدر قرار معدل بتاريخ 1858/07/29 اشتمل على أهم الخطوط العريضة لنشاط الوزارة الحديثة، وتمثلت هذه الخطوط في علاقات جيروم نابليون بوزارة الحرب والوزارة البحرية(Achilles Fillias, p400. -Georges Yver, p147. - Congrès D'Oran, p27. -Documents Algériennes, p14).

وقد ترتب عن ذلك مشاكل عدة، جدير بنا ذكرها، فأولها يشير إلى جمع مختلف المصالح قبل أن توضع تحت سلطة وزارة الجزائر. وهذه المصالح ترفع إلى غاية وزارة الحرب والملاحة والقضاء والمالية والتعليم(Documents Algériennes, p14. -Claude Bontems, p200).

ورغم تلك الخلافات الخفيفة التي واجهت جيروم نابليون مع زملائه، إلا أنه استطاع أن يجمع هذه المصالح تحت لوائه ماعدا الجمارك التي كانت ترتبط بوزارة المالية(Claude Bontems, p201).

وثانيها أنه قد شهدت الجزائر أمرا جديدا خلال حكم جيروم نابليون –ولأول مرة بعد الاحتلال– وهو أن الوحدة الإدارية للجزائر تنشأ بفرنسا، وهذا ما ساعد على تقسيم الجزائر إلى أقاليم مدنية وعسكرية(Georges Yver, p147. Claude Collot, p8)، فالأقاليم العسكرية تبقى تحت تسيير الضابط الأعلى للقوات العسكرية البرية والبحرية الجنيرال ماك مهون (Mac Mahon) 1858/08/31، أما الأقاليم المدنية فكانت تحت إمرة المحافظين. وبهذا فإن الجزائر لم تعرف أي عضو أو شخص يدعو إلى المركزية الإدارية، وبالتالي كان تنفيذ القاعدة التي تقول: "الحكم صادر من باريس وتدار الأمور في الأقاليم" " Gouvernement de Paris et administrer sur les lieux"(Achille Fillias, Histoire, p400. -Claude Bontems, p201. -Documents Algériennes, p p14-15).

إن تنظيم الوزارة نجم عنه مشكلة ثالثة، لكن – و رغم ذلك – فإن جيروم نابليون (Gerome Napoleon) كانت له كل القدرات لإتمام مهام وزارته بدرايته وإرادته الشخصية، وكانت الوزارة تضم الطاقم الإداري وهو: الأمين العام للوزارة:الذي يجمع كل المصالح القديمة كالقضاء، الديانات والتعليم العمومي وثلاث مديريات : الداخلية والمالية والشؤون العسكرية والملاحة(Jean Claude Vatin, p116. - Claude Bontems, p202. - R.Boyer, pp17-18)، وإلى جانب هذه المديريات، وجدت لجان دائمة متخصصة في الأسواق، ومهتمة بالأشغال العمومية، وفي الأخير عملت هذه الأجهزة على إنشاء المجلس الأعلى للجزائر والمستوطنات، ويعد هذا المجلس بمثابة الحريص أو المراقب التقليدي والمحافظ الأساسي على الأولويات(Claude Bontems, p202. -R.Boyer, pp17-18. -Jean Claude Vatin, p116). وكل هذا التنظيم الإداري لوزارة الجزائر والمستوطنات كان تحت حكم الأمير (Jérome Napoléon)، لكن مساعديه أرغموه على الاستقالة، ليهتم بالسياسة الخارجية، وقد مكث في هذا المنصب 8 أشهر، ثم خلفه وزير الفلاحة روشي (Rouchet) ، ثم خلفه الوزير شاسلوب لوبا (le compte de Chasseloup Laubat) عام 1859/03/24 (Anne Marie, p 60)، و الذي أعطى اهتماما كبيرا لتنفيذ مركزية المصالح العمومية وعمل على تطوير المؤسسات المدنية ودفع مسألة الإدماج إلى الأمام (Achilles Fillias, p416-417. - Claude Bontems, p203. -Georges Yver, p147).

لكن اعتدال شاسلوب (Chasseloup) اعتبره الليبيراليون ضعفا ولذلك لم يستطع أن يبعد سيطرة العسكريين، حتى أن العلاقة ساءت كثيرا بين الموظفين المدنيين والعسكريين ووصلت إلى حد الشتم(Georges Yver, p147)، و لذلك صدر قرار حذف الوزارة بتاريخ 1860 /11/24 وهذا دليل على فشلها بعد مرور 29 شهرا من المحاولة، لذلك استدعي الماريشال بليسي (Maréchal Pellissier) ليعين كحاكم عام (Claude Bontems, p203. - Claude Collot, p8. - Documents - R.Boyer, p18 Algériennes, p15).

4)–آخر مرحلة لسيطرة الإدارة العسكرية على كل الأقاليم الجزائرية (عسكرية–مدنية)

المؤلف (ين) :هاشمي أمال	العنوان: الإدارة الاستعمارية العامة بالجزائر(1830-1860)

كان يوم 1860/02/10 هو تاريخ إنشاء وتطبيق نظام عسكري قديم العهد ، حيث حولت الإدارة المركزية إلى الجزائر تحت سلطة الحاكم العام الذي عين مباشرة من طرف الإمبراطور(Georges Yver, p147. - R.Boyer, p18)، وهذا الحاكم يثبت حضوره في مجلسين وهما المجلس الأعلى والمجلس الاستشاري.

فالمجلس الأول كان نزيها في معاملاته المالية، حيث كان يمارس نشاطه على الأقاليم العسكرية عن طريق واسطة نائب الحاكم العام و(chef d'état Major)، أما المناطق المدنية فتسير من طرف مدير الشؤون المدنية، وبالتالي نجد أن النظامين انفصلا، النظام المدني في إقليم خاص ، والعسكري في إقليم آخر.

كان المجلس الاستشاري، يستلم خصوصيات ومهام المجلس الإداري القديم(Documents -Georges Yver, p147. Algériennes, p15.)، أما المصالح القديمة المرتبطة بالقضاء والديانات والتعليم ، فحولت إلى مهام الوزارات الملائمة (Georges Yver, p147. - Documents Algériennes, p15)، وكان أول حاكم عام هو الماريشال بليسي (Le maréchal Pellissier) ثم خلفه الدوق ملاكوف (Duc Malakoff)(Anne Marie, p 181.-R. Peyronnet, p 106) سنة 1864 والذي عوض فيما بعد بـ: ماك ماهون (Mac Mahon)، ثم الدوق دوماجنطا (Duc De Magenta) الذي بقي في هذا المنصب إلى غاية عام 1870 (Georges Yver, p147. Claude Bontems, p204. - M.P.Dimier, p267.).

وبالتالي يمكن القول بأن نظام السيف أعيد مرة أخرى في وسط مخالف، وأمام تصلب المعمرين وعنادهم (Georges Yver, p148. Claude Bontems, p205)، مع إلغاء مديرية الإدارة المدنية (Georges Yver, p148. - M.P.Dimier, p268).

الخاتمة :

وخلاصة القول هي أنه خلال 40 سنة من الحكم ، توالت الأنظمة الواحدة تلوى الأخر، بدون تقديم شروحات أو مبررات، وهذا يعني فشلها –الأنظمة– وسيادة النظام المركزي، رغم كل المحاولات التي عملت على إبعاد النظام المدني، ما يفسر الحاجة وضرورة الإبقاء على أسس القوة مع استحالة طمس وإزالة التقاليد المتعارف عليها منذ قرون في هذا البلد، فتقريبا منذ 1830 إلى غاية 1860 شهدت الإدارة بالجزائر عدة مجالس ومديريات مختلفة ومتعددة ومعقدة، مع محاولة تنفيذ وإنشاء نفس المؤسسات المتواجدة بأرض فرنسا شبيهة لها بالجزائر. ما يشير إلى أن الجزائر تشهد نظاما مفرطا بقوانين مجحفة تمارس على الجزائريين.

التعريفات :

– **اتخاذ قرار الاحتلال التام والكامل للتراب الوطني:** بتاريخ 1833/07 بعثت فرنسا اللجنة الإفريقية التي زارت الجزائر لمراقبة الأوضاع وبقيت بالجزائر ثلاثة أشهر. ينظر:

-Claude Bontems, Op.cit, p111.

ملاحظة: يخص الأمر الملكي المؤرخ بـ 1834/07/22، نص على تنظيم المصالح العمومية بالجزائر. ، ينظر:

- R.Boyer, Notions générales sur l'organisation politique administrative de l'Algérie, la faculté de droit de Paris, p14.
- Congrés d'Oran 1888, Oran et l'Algérie, en 1887. Notices historiques scientifiques et économiques, Tome 1, à Oran. chez Paul Perrier, Librairie, Editeur MDCCCLXXX, VIII, p21.

– **بوجو (Thomas Robert Bugeaud)**: هو الدوق ازلي ، ولد بليموج (Limoge) بتاريخ1874/10/17 ، تولى إدارة الشؤون العربية بالجزائر خلال عام 1847. ينظر :

-R.Peyronnet , Livre d'Or des offices indigènes (1830 -1930) , T1, (histoire et annuaire) , p et g . Soubiron , Alger,1930 , pp 29-112-113 .

–**ديميشال (Desmishel)**: عوض الجنرال (P.Boyer) ، بتاريخ 1833/04/23. ولد ديميشال عام 1779وتوفي بباريس عام 1845، التحق في الجيش الفرنسي بمحاكم وهران سنة 1833 ، وقع مع الأمير اتفاقية ديميشال ينظر :

Paul Azan , Les debuts d'Abdelkader, B.S.G.O , Année , 1922 , p 219.

-ولد عام 1779وتوفي بباريس عام 1845، التحق في الجيش الفرنسي بمحاكم وهران سنة 1833.ينظر : – أديب حرب ، التاريخ العسكري و الاداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1 ، دار الرائد للكتاب، 2004 ،ص 9 .

– **دوبورمون (De Bourmon)**: ولد بتاريخ1815/06/14، عين وزير الحربية والأمير بولينياك الوزير الأول هو الذي احضره حتى يقود الحملة العسكرية على الجزائر ، ينظر :

-Paul Rimbault, Alger 1830-1930, Les grandes figures du centenaire, Larose, Paris, 1929, p p9-13 .

–**دونيي (Denniée)**: بارون و متصرف مالي. ينظر :

-R,Peyronnet , Op . cit,p 23 .

–**تولوزي (Tholozé)**: جنيرال حاكم مدينة الجزائر . ينظر :

- R.Peyronnet ,T1 Op. cit, p 92.

– **فرينو (Firino)**: دافع رواتب الجيش الفرنسي . ينظر :

-Ibid , p 23.

– **أوبينيوسق (Aubignosc)**: مترجم عسكري من الدرجة الأولى ، بعث إلى تونس في شهر أفريل عام 1830 لمراقبة وتحري أخبار الباي. ينظر :

- Narcisse Faucon, Le livre d'or de l'Algérie, T1- callâmes et Cie, éditeurs , Paris, 1889, p22.

– **عدد أعضاء اللجنة**: هم 5 أعضاء: أمين اللجنة وهم: كازي(Caze) و دوفال (Duval) مكلفان بالقضاء، كادي دوفوكس (Cadet Devaux) مكلف بالداخلية، فوجوروكس (Fougeroux) مختص بالمالية. ينظر:

-Claude Bontems, Op.cit, p177.

– أمر ملكي الصدر بتاريخ 1831/12/01، ينص على إنشاء سلطتين بالجزائر، تستقل الواحدة عن الأخرى، للأولى متصرف مدني أختير من طرف رئيس المجلس وللثانية القائد الأعلى (commandant chef) الذي أختير من طرف وزارة الحربية. ينظر:

- Victor Piquet, La colonisation....., Op.cit, p76.

– لما سقط حكم شارل العاشر، لم يبال كلوزال (Clauzel) بالمديريات الوزارية، أما دوبورمون (Debourmont) فشكل مشروعا استكشافيا للنهوض بالسلطة. ينظر:

-Claude Bontems, Op.cit, p178.

– **رئيس مجلس الوزرات هو (Casimir Perier) كاسمير بيريي**: كان يرغب في ربط كل الشؤون بالجزائر عسكرية ومدنية لكن قام الماريشال سولت (Soult) (وزير الحربية توفي بالكوليرا بتاريخ 1832/05/16) بتوقيف هذا القرار لأنه وقع خلاف بينه وبين (Casimir). ينظر:

-Victor Piquet, Op.cit, p76.- R.Boyer, Op.cit, p14

كما كان كاسمير بريي (Casimir Perier) يرغب في فصل الإدارة المدنية عن العسكرية بتسليم الأولى للمتصرف المدني. ينظر:

-George Yver, « Histoire des institutions » Op.cit, p145.

– **برتازان بيار بارون (Berthezene Pierre Barron)**: ولد بتاريخ 28/05/1775 بمنطقة فوندارك هيغولط Vendargues Herault ،حيث كان عسكريا. ينظر :

- R .Peyronnet , T1 ,Op.cit, p 86 .

– **الدوق روفيقو (Duc Rovigo)**: قائد أعلى في الجيش من تاريخ 1831/12/06 إلى غاية 1833/04/28. ينظر:

-P.Boyer , Op . cit , p 98 .

– **جانتي بيسي(Genty de Bussy)**:ولد بشوازي لوروا Choisy Leroi ، في عام 1793 ، يعتبر أول مسئول عن الشؤون المدنية ، وأول من فكر في إنشاء مكتبة عمومية بالجزائر . ينظر :

-Anne-Marie Briat , et les autres , Des chemins et des hommes , la France en Algérie (1830-1962) , Editions , Jean Curutchet Harriet Hélette , 1995 , p 106 .

– **le général comte d'Erlon** : هو الحاكم الملكيات الفرنسية بشمال إفريقيا (gouverneur des possessions Français dans le nord de l'Afrique). ينظر:

- Léon Charpentier, Précis de legislation Algérienne et Tunisienne, Alger, Typographie Adolphe Jourdan, 1899, p13.

– ملاحظة: يعتبر الأمر الصادر بتاريخ 1834/07/22 أول محاولة لتنفيذ تنظيم إداري بالجزائر. ينظر:

- R.Boyer, Op.cit, p14.

– **نابليون الثالث Napoléon 3**: ولد بباريس عام 1808 وتوفي بشيسهارت Chislehurst Kent خلال عام 1873 ، نصب رئيسا للجمهورية الفرنسية بتاريخ شهر ديسمبر 1848 ، ثم رقي إلى إمبراطور خلال عام 1852 ، زار الجزائر مرتين سنة 1860و1865. ينظر :

-Anne Mari Briat , Op . cit , p 172 .

– **فردين بارون**: من المعمرين كان محافظ ومهني له خبرة بالسياسية. ينظر:

- Claude Bontems, Op.cit, p195.

– **الأمير جيروم نابليون (Jérome Napoléon)** :ينتمي إلى عائلة بونابارت، ابن أخ نابليون الثالث ، ولد بتراست Triest عام 1822و توفي بروما عام 1891 ، منحه الحاكم جوان وزارة الجزائر، استقال عام 1859 . ينظر :

-Anne-Marie , Op . cit ,p 41.

– **شاسلوب لوبا (Chasseloup Laubat)** : ولد عام 1805 وتوفي بفارساي عام 1875 ، رجل سياسي كان عضوا بمجلس الدولة ، قام بعدة مهام بالجزائر خلال عام 1836 ،و زارها عام 1860 لدراسة مشاريع انجاز الموانئ وإنشاء السكة الحديدية التي تربط الجزائر بالبليدة . ينظر :

-Anne Marie , Op . cit , p 60.

– **الدوق ملاكوف(Duc Malakoff) Pelissier Aimable Jean Jacques** : ولد عام 1794 وتوفي عام 1864بالجزائر ، ماريشال فرنسا ، شارك في غزو الجزائر عام 1830 ومعركة ازلي،كان ترأس الجيش الفرنسي بقسمة وهران من عام1848 إلى 1851 ، ثم نصب قنصلا بلندن ، ثم حاكما عاما للجزائر عام 1860. ينظر :

-Anne Marie , Op . cit , p 181.-R. Peyronnet , Op.cit ,p 106.

قائمة المصادر والمراجع

– أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1 ، دار الرائد للكتاب، 2004 ،ص 9 .

-Anne-Marie Briat et Janine de la Hogue et André Appel-Marc Baroli, Des chemins et des hommes, la France en Algerie (1962-1830), éditions Harriet Hélette, 1995.

- E.Albertini, G.Marçais, G.Yver, L'Afrique du nord Française dans l'histoire, Editions archat, Paris.
- Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), Presses universitaires de France, Paris, 1964.
- Claude Bontems, Manuel des institutions Algériennes de la nomination turque à l'indépendance, Tome1, la domination et le régime militaire (1518-1870), éditions Cujas, 1976.
- Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962) office des publications universitaires, Alger.
- Congré d'Oran 1888, Oran et l'Algérie, en 1887. Notices historiques scientifiques et économiques, Tome 1, à Oran. chez Paul Perrier, Librairie, Editeur MDCCCLXXX, VIII.
- E.Pellissier De Renauld, Les annales Algeriennes,T 1,librairie Bastide ,Paris,10/1854, p73.
- Jean Claude Vatin, l'Algérie politique historique et société, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris.
- Georges Hardy, Histoire de la colonisation Française, 4ème éditions, Librairie Larose, Paris, 1943.
- Georges Yver, « Histoire des institutions Algériennes de 1830 à la fin du XIX siècle », Algérie et Sahara, T1, Encylopédie de l'Empire Français, Paris, 1946.
- Kharchi Djamel, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie, 1830-1962, Casbah édition.
- Le département d'Oran et son conseil général (1830-1930), imprimerie Heintz Freres, Oran, 1930.
- Léon Charpentier, Précis de législation Algérienne et Tunisienne, Alger, Typographie Adolphe Jourdan, 1899.
- M.P.Dimier, Notices scientifiques, historiques et économiques sur Alger et l'Algérie, Adolphe Jourdan, Editeur, Alger, 1881.
- P.Boyer, l'Evolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger de (1830 à 1956), Librairie d'Amérique et d'Orient, Paris, 1960, p94.
- Pastemaldjoglan , Contribution à l'histoire de la colonisation de l'Algérie, Société Historique Algérienne, Alger.
- Paul Azan , Les debuts d'Abdelkader, B.S.G.O , Année , 1922.
- R.Boyer, Notions générales sur l'organisation politique administrative de l'Algérie, la faculté de droit de Paris.
- Raousset Boulbon, De la colonisation et des institutions civiles en Algérie, Dauvin et Fontaine, Passage des panoramas, Paris, 184.
- Victoir Piquet, la colonisation Française dans l'Afrique du nord (Algérie et Tunisie – Maroc), Librairie Armand Colin, Paris, 1912.
- Victor Piquet, l'Algérie Française (un siècle de colonisation) (1830-1930), Librairie Armand Colin, Paris, 1930.
- Xavier Yacono, Histoire de l'Algérie, de la fin de la régence Turque à l'instruction de 1954, Edition de l'Atlanthrope, France.
-« les institutions Algériennes, 1830-1870 », Documents Algériennes, Synthèse de l'activité Algérienne, 01/01/1948 - 31/12/1948.
-Narcisse Faucon, Le livre d'or de l'Algérie, T1- callâmes et Cie, éditeurs , Paris, 1889.
-Paul Rimbault, Alger 1830-1930, Les grandes figures du centenaire, Larose, Paris, 1929.
-R.Peyronnet , Livre d'Or des offices indigènes (1830 -1930) , T1, (histoire et annuaire) , p et g . Soubiron , Alger,1930 .